

## إضاءة

# مصارعة الحارة... «آخ يا بلدنا»

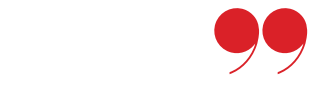
محمد نزال

من سوء حظ شرطة اتحاد بلديات الضاحية أنه كان هناك كاميرا. لم يعد ممكناً، في زمن الفضاء الإلكتروني، أن يمر مقطع "فيديو" لعراك، فيه أسلحة حربية، ومشاهد "أكشن" بالأيدي والأرجل، ثم لا يكون حدثاً... مهما كانت الأسباب سخيفة. لولا الكاميرا لمّا ما حصل في حارة حريك، أول أمس، ككثير من العراكات التي تحصل يومياً، وبعضها أعنف، من غير أن تصبح قضية.

ما الذي حصل؟ شرطة الاتحاد تصل قرابة التاسعة صباحاً إلى مقهى "القهوة". المكان: منطقة حارة حريك، في الحي المعروف بـ"باحة الشورى". المقهى لديه إنذار، لم يمض عليه أربع وعشرون ساعة بعد، لنأحية إزالة كراسيه عن الرصيف. تلاس، هرج ومرج، إطلاق نار في الهواء، اتهامات متبادلة، تضارب بالأيدي، تكسير لأثاث المقهى، سحل، ركل، صراخ، لا يُعرف من يضرب من، مصارعة حرة تماماً... حفلة جنون.

لا يُمكن من رأى المشهد المصور أن يتبادر إلى ذهنه، وهو لا يعرف الحكاية، أن هذه عملية قمع مخالفة من جانب بلدية. هذه جهة حكومية في نهاية الأمر. يُمكن المشهد أن يكون مفهوماً، بطريقة ما، لو كان له علاقة بعصبات مخدرات، مافيات مثلاً، وقد اختلفت في ما بينها. ما حكاية هذا المقهى؟ عمره أكثر من سنة بقليل. بدأ شراكة بين شخص اسمه علي فياض وآخر اسمه محمد علي نصر الله. الأخير هو نجل السيد حسن نصر الله، المهم، كثرت الأقاويل حول هذا المقهى، والبعض، ممن يملكون مواقع إلكترونية، ولا يُحبون حزب الله، راحوا يتحدثون عن أشياء غير لطيفة تحصل هناك. تسيست الحكاية. في النهاية، باع محمد علي حصته، وترك المصلحة، ليحل مكانه شريك آخر اسمه

حسن ناصر. البعض أمس سأل: هل أصبحت البلدية الآن جريئة أكثر في قمع مخالفات المقهى؟ هو سؤال، ولكن، للأمانة، يُسجل أن بلديات الضاحية تقوم بحملة واسعة، في كل الأحياء، ومنذ مدة لا بأس بها، لإزالة ما تعده تعديات... على الأرصفة تحديداً. كان رئيس شرطة اتحاد البلديات، علي فزان، غاضباً أمس وهو يتكلم. يقول: "عندما نأتي لكي نفرض القانون يحصل ما حصل، وتكال التهم لنا، ولكن لمصلحة من أن تبقى الفوضى في الضاحية؟". في أثناء الحديث معه، كان يعدّ البيان الذي سيصدره، وقد نقل خلاصته إلينا سمعياً، عبر الهاتف، وفيه: "استكمالاً لخطة قمع المخالفات والتعديات على الأملاك العامة، وبعد شكاوى من مواطنين، قمنا بإنذار أصحاب المخالفات ضمن مهلة زمنية لإزالة تعدياتهم، إلا أن بعضهم لم يلتزم. عندما حضرنا أطلقوا النار، سباب وشتائم، فلم يكن



**ثقة كاميرا  
سجلت ما حصل، لكن  
هذا يحصل كل يوم**



منّا إلا أن طبقنا القانون. وإذا كان هناك أخطاء حصلت من جانبنا فنحن نحاسب الفاعلين حسب نظامنا الداخلي، كذلك نحاسب الطرف الآخر وفقاً للقانون وأمام القضاء. وعلى سيرة القضاء، تقدّم أصحاب المقهى بدعوى قضائية ضد اتحاد البلديات، بجرم التعدي بالضرب وتكسير الممتلكات وإطلاق النار. شقيق أحد صاحبي المقهى، كاظم فياض، الذي كان حاضراً في ساحة

المعركة، يؤكد أن رجال الشرطة البلدية، الذين جاؤوا بالعشرات، وكانوا يحملون أسلحة رشاشة ومسدسات، هم من أطلقوا النار. يقول أيضاً: "والدي الشيخ، وهو معتم، اعتدوا عليه أيضاً، ورغم أنه يحمل مسدساً إلا أنه لم يطلق النار، بل أخذوا مسدسه منه. ما حصل أن بعض زبائن المقهى، من الذين أغضبهم ما يحصل، هم الذين تصدوا لاحقاً لشرطة البلدية وحصلت بينهم مطاردات. بالمناسبة، عندما اتصلنا برئيس بلدية حارة حريك، زياد واكد، لنسأله عن رأيه بما حصل، أجاب: "المسألة ليست عندنا، هي عند الاتحاد، ليس لنا علاقة، تكلموا معهم". بدا كمن لا يُريد أن يورث نفسه في المسؤولية. هو رئيس بلدية، والمشكلة في نطاق بلديته، ثم لا علاقة له بالأمر. لا بأس. تحصل هذه في أحسن البلديات!

بعيداً عن كل هذا الهراء، السؤال: الضاحية إلى أين؟ نتكلم اليوم لأن ثقة كاميرا سجلت ما حصل. لكن هذا يحصل كل يوم. أبعد من الضاحية، من الشمال إلى الجنوب، يحصل هذا أيضاً. الفارق في النسبة فقط، فإلى أين؟ هل ثقة من يناقش أن هذه البلاد، منذ مدة بعيدة، لم تعد صالحة للعيش الطبيعي؟ الطبيعي فقط. لن يعرف هذا جيداً إلا من عرف عيش "أحرمة ما دون الدولة"... وهو يعرف، في الوقت عينه، أنه يمكن الأشياء أن تكون في مستوى أقل من السفالة. أصبحنا نكرر أنفسنا. أصبحت حكايتنا في مستوى "ما فوق الملل". بالمناسبة، في الاتصال مع قائد شرطة اتحاد بلديات الضاحية، نقلنا له ما يُقال عن تعديات أخرى، على أرصفة أخرى، في أماكن أخرى، مشهورة ومعروفة، لم يقترب منها أحد، فقال: "آخ آخ". القائد يتألم. حسناً، تحية إلى ذكرى الفنان "شوشو" يوم مثل مسرحيته "آخ يا بلدنا"... قبل أكثر من أربعين عاماً.

## حقوق المستهلك

### الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء: درب النضال طويل

راجانا حمية

في إحدى عينات الطحين. المأخوذة من مطاحن لبنان الحديثة. التي جرى إخضاعها للتحاليل المخبرية. تبين وجود 2050 شائبة (بقايا ومخلفات حيوانية) في كل 50 غراماً. علماً بأنّ العتد عالمياً لا يسمح بوجود أكثر من 75 شائبة ضمن هذا الوزن. هذا المعدل المسموح به عالمياً. أما في لبنان، فالأمر معكوس، حيث يمكنك أن تشتري الشوائب مع القليل من الطحين وأن تمضغها، فيما بعد، على أنها خبز. وهذا ما يحصل تماماً. فبالعودة إلى ما بينته التحاليل المخبرية، وإن كان لا بدّ من الحديث عن الوزن «فاكثر من نصف العينة هو خرا»، يقول الدكتور زهير بزو، رئيس جمعية حماية المستهلك في لبنان.

هذا «الخرا»، يأكله الكل بلا استثناء، لكن على ما يبدو أن الدولة اللبنانية، بطاقتها، لم تتحسّس خطورة هذا الأمر، وخصوصاً مع «تشكيك بعض الوزراء في الحكومة في مدى جدية الموضوع» على اعتبار أنّ ما يجري «مبالغ به بعض الشيء»، على ما يقول بزو.

مبالغ به؟ نعم، إذا ما افترضنا أنّ هؤلاء يأتون «من كوكب آخر»، يقول أحد الذين شاركوا أمس في الوقفة الرمزية التي دعت إليها جمعية حماية المستهلك والمفكرة القانونية وجمعية فرح العطاء وعدد آخر من الجمعيات أمام السرايا الحكومية، للمطالبة بتأليف الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء. وهذا التفصيل أساسي، لأنّ هذا «البعض» لا يعرف أن لبنان يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية، من حيث نسبة الإصابة بالسرطان، فقد بلغت هذه النسبة (9059 حالة عام 2012)، بحسب دراسة إحصائية رسمية... كما أنّ الحياة المائية على حافة النهاية، بسبب التلوث الناتج من تحويل مجاري الصرف الصحي والنفايات إلى الأنهر، وليس آخرها «موت» بحيرة القرعون، حيث أعلن المجلس الوطني للبحوث العلمية أنها «انتهت ولم تعد صالحة لري الأراضي الزراعية ولا



لصياد الأسماك واستهلاكها».

كل هذا تواجهه الدولة بلا مبالاة وعدم القيام بما يفترض أنه من الواجبات والأولويات، ومنها مثلاً تأليف الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء، التي «تماطل بتشكيلها على الرغم من إقرار قانون سلامة الغذاء قبل عام من الآن»، يقول المحامي ملحم خلف. وأمس، خلال الوقفة الرمزية أمام مجلس الوزراء، اكتفى رئيس الحكومة تمام سلام بإرسال «فؤاد فليفل»، المدير العام للمجلس، ليتسلم منا المذكرة التي تدعو لتأليف الهيئة، مرفقة بتقرير عن نتائج الفحوص المخبرية للقمح والطحين في مطاحن لبنان الحديثة»، يضيف بزو.

في المبدأ، وصلت المذكرة، لكن، هل سيكون هناك هيئة لسلامة الغذاء أم لا؟ هل سيجرؤون على فعل هذا الأمر؟ مانا عن صلاحياتها التي يقرها القانون؟ هل هم راضون أصلاً عن تشكيلها؟ الجواب عن كل هذه الأسئلة ينتظر الحكومة، ما إذا كانت ستبته في القريب العاجل أم لا. علماً أن بعض الحاضرين كان يتحدث أمس عن «عدم نية الحكومة تشكيل هذه اللجنة»، ومنهم بزو، الذي أشار إلى أنّ «الأمر غير وارد، رح يصير هناك صراعات ومعركة سياسية حولها هني بغنى عنها»، يختصر «ما في حماس لدى رئيس الحكومة لتشكيلها»، يقول بزو. لقد تسربت لي معلومات من داخل مجلس الوزراء أن موضوع الهيئة طرح ولكن لم يؤخذ حوله قرار، ونحن نتنظر... من جهته، يتحدث المحامي ملحم خلف عن «مشكلة بالية التعيين، والسؤال عما إذا كان من المفترض البدء بالمراسيم التطبيقية لقانون سلامة الغذاء أم نبدأ بتشكيل الهيئة؟»، لكن، كل هذا «لا يعنيننا، فما يهم سلامة المواطنين، ولأجل ذلك سنكمل اعتصاماتنا كل خميس أمام السرايا كي ينتبهوا إلى أن صحتنا أولوية».



اللبنانية تبلغ قيمتها 8153 مليار ليرة (5,4 مليارات دولار).

الدور الطارئة

إلى جانب هذا الدور الأساسي الذي يقوم به مصرف لبنان، كان هناك دور غير منصوص عنه في قانون النقد والتسليف، وهو دور المحفّز الاقتصادي الذي يقع على عاتق الحكومة. التقرير يقرّ بهذا الأمر ويسمي هذه العملية «الأليات غير التقليدية»، لافتاً إلى أنها «استمرت كجزء من السياسات النقدية غير التقليدية لمصرف لبنان، وأدت دورها التحفيزي على مستوى الاقتصاد الكلي». المقصود بهذا الأمر، هو أن مصرف لبنان اصدر تعميماً يتيح للمصارف الاستدانة منه بفائدة 1% وإعادة تسليفها في الأسواق وفق قطاعات يحددها هو، بفائدة لا تتجاوز 5%. لا يذكر التقرير حجم المبالغ الإجمالية التي ضخمها مصرف لبنان، لكن ما هو معروف أن قيمتها تصل إلى 5 مليارات دولار، حققت للمصارف أرباحاً بقيمة 200 مليون دولار. 60% من «التحفيز» ذهب إلى القروض السكنية، أي دعم سوق العقارات وقطاع البناء، وقسم منها ذهب لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة... وإضافة إلى ذلك كان هناك تعميم يتعلق باقتصاد المعرفة، الذي يتيح للمصارف المشاركة في رأس مال شركات ناشئة بضمانة مصرف لبنان وتغطيته للتمويل أيضاً، وقد بلغ حجم التمويل الذي ضخمه في 2015 نحو 72 مليون دولار.

## مناخ

# المياومون رهائن الاتفاقات السياسية

فانت الحاج

لماذا يتحرك المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان الآن؟ هل لتحركهم علاقة بانتهاء مهلة التمهيد التقني لعقود شركات مقدمي الخدمات في 31 تموز الجاري؟ هل يفهم من التحرك أنّ التفاهات على الملفات بين حركة أمل والتيار الوطني الحر ليست على ما يرام؟ هذه الأسئلة تتردد في أروقة المؤسسة منذ إعلان المياومين العودة إلى التصعيد أول من أمس من أجل تثبيت الناجحين الفائزين في مباراة مجلس الخدمة المدنية. هؤلاء أكدوا أنهم مستمرون في التحرك حتى النهاية، وباشكال مختلفة.

قال المعتصمون إن السبب الوحيد الذي دفعهم للنزول إلى الشارع مجدداً هو أنهم ملّوا وعود الجميع بتثبيتهم ومنحهم الاستقرار الوظيفي، وخصوصاً أنه لم يطبق حتى الآن أكثر من 10% من الاتفاق السياسي الذي أنهى إضراباً دام أربعة أشهر والذي أبرم برعاية

المستشار السياسي للرئيس نبيه بري علي حمدان والمستشار السياسي للوزير جبران باسيل وبوساطة الوزير أكرم شهيب، وبممثلين عن لجنة المياومين وجباة الإجراء. هنا يؤكد مياومون حضروا الاجتماعات أن الاتفاق نص على أخذ كل الناجحين في مباراة مجلس الخدمة. يسأل هؤلاء: «لماذا الإصرار على دعوة اللجنة السياسية المنبثقة عن الاتفاق للاجتماع مجدداً ما دام الاتفاق واضحاً وليس مطلوباً سوى تنفيذ بنوده؟». أما أبرز البنود، فهي استيعاب المياومين الناجحين بإحلالهم مكان المتقاعدين الذين بلغ عددهم نحو 300 متقاعد في السنوات الأربع الأخيرة، وباستحداث مراكز جديدة.

المفارقة ما قاله «المنتفضون» لجهة أن حركة أمل تقف ضد تحركهم، وقد أشاروا إلى أن مسؤول المكتب العمالي علي حمدان أجرى اتصالاً بالقوى

الأمنية للضغط على المياومين لفتح البوابات باستخدام القوة. وقالوا إن هذا الموقف تغير بعد الظهر وأصبح أكثر مرونة. إلا أن حمدان نفى في اتصال مع «الأخبار» أن يكون في المكتب العمالي تدخل من قريب أو بعيد بهذا التحرك «نحننا ما خصنا بكل الموضوع لا سلباً ولا إيجاباً عرفنا بالإضراب من وسائل الإعلام». تشير مصادر إدارية في المؤسسة إلى أن قضية المياومين سيبقى ملفاً مفتوحاً للتجاذب السياسي، ولن ينتهي مع إنجاز المباريات للفئة الخامسة التي تبدأ في 13 آب، وخصوصاً أنه تجري الاستعانة بمياومين جدد على دفعات: الدفعة الأولى: 68 مياوماً والدفعة الثانية: 40 مياوماً، وهناك نزاع على استقطاب دفعة ثالثة تضم 40 مياوماً. سيبقى هؤلاء، كما تقول المصادر، صندوق بريد وضحية تستغل في حاجتها وجوعها وبطالتها وبأبخس الأثمان.